مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٨٦

الخميس، ٧ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوستا فيليو	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد بنعبو
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2022/521)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم مجلس الأمن، بسعادة السيد فريد خوجة، الممثل الدائم لألبانيا، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس لشهر حزيران/يونيه. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق تقديري للسفير خوجة وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2022/521)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد خاطر محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وسعادة السيدة رباب فاطمة، الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام؛ والسيدة ربيعة جيبو ماغاجي، منسقة رابطة التحالف من أجل السلام والأمن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/521، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وأعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النظيف (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني اليوم أن أكون هنا اليوم لعرض أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/521) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه.

لا تزال المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تشهد تطورات بإيقاعات مختلفة: فمن ناحية، هناك مواطنون يمارسون حقهم بحرية في اختيار قادتهم، ومن ناحية أخرى، هناك عسكريون يسعون بشكل متزايد إلى السيطرة على الحيز السياسي. والحوارات الوطنية جارية في العديد من البلدان لتعزيز الحكم الديمقراطي، في وقت يفر فيه الرجال والنساء من أراضيهم في أجزاء كبيرة من منطقة الساحل بسبب انعدام الأمن ولكفالة تعليم أطفالهم. ورسالتي اليوم تبعث على الأمل، ولكنها تعكس أيضا الطابع الملح للوقت الراهن وشواغله.

وفي بداية نيسان/أبريل في داكار، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالاشتراك مع حكومتي أيرلندا وغانا وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مؤتمرا إقليميا بشأن الآثار المختلفة لتغير المناخ على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهو مؤتمر ضم ممثلين عن عدة حكومات، ومنظمات إقليمية وخبراء وشركاء تقنيين وماليين.

وفي تلك المناسبة، تشاطر ممثلو المجتمعات الريفية ما عاشوه يوميا بشأن الدمار الذي لحق بالزراعة بسبب اشتداد عدم انتظام هطول الأمطار، مما أثر على طرق الترحال الرعوي وأشعل فتيل النزاعات على الموارد المتناقصة. وكما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، يؤدي تغير المناخ إلى تضخيم وتفاقم النزاعات القائمة، في بيئة معرضة بالفعل لصدمات أخرى.

ولم يعد سرا على أحد أن الجماعات المتطرفة والإجرامية، في أجزاء كثيرة من منطقة الساحل على وجه الخصوص، تستغل نقاط الضعف هذه، التي تفاقمت بسبب هياكل الدولة التي غالبا ما تكون غير كافية. وكثيرا ما تجد وعودهم بتوفير الحماية والعدالة الاجتماعية أرضا خصبة بين الفئات السكانية الضعيفة.

واليوم، ازداد انتشار العنف المتطرف جنوبا متطورا من حوادث معزولة إلى تهديد حقيقي في البلدان الساحلية، مما دفع بلدانا مثل توغو إلى إعلان حالة الطوارئ في الجزء الشمالي من أراضيها.

ولا توجد صيغة سحرية لمكافحة انعدام الأمن بفعالية. ويتطلب ذلك بالضرورة حكما ديمقراطيا وخاضعا للمساءلة، بما في ذلك إنشاء إدارات لامركزية تقدم حلولا للحياة اليومية للسكان، مع احترام العقد الاجتماعي للمشاركة والالتزامات المتبادلة بين الحكومة والمواطنين.

والواقع أن العديد من بلدان غرب أفريقيا تعمل بنجاح على تعزيز أسس الحكم الديمقراطي. وفي الانتخابات المحلية والتشريعية التي جرت مؤخرا في السنغال وغامبيا، اغتنم المواطنون الفرصة بنضج فيما اعتبروه عمليات نزيهة لمحاسبة ممثليهم في السلطة.

وفي استطلاعات الرأي النموذجية، التي نظمتها هيئات إدارة الانتخابات التي يثق بها المواطنون، بعث الناخبون الغامبيون برسالة لتعزيز المعارضة في البرلمان بعد أن منحوا الرئيس أداما بارو ولاية ثانية بشكل لا لبس فيه قبل أربعة أشهر. في العديد من المدن والبلدات في السنغال، في أول انتخابات محلية مباشرة، تم انتخاب المرشحين الشباب بسهولة كرؤساء بلديات، وحتى أنهم في بعض الحالات حلوا محل مرشحي الائتلاف الحاكم.

وبالإضافة إلى ذلك، تجري عمليات الحوار في عدة بلدان، مما يؤدي إلى بناء توافقات سياسية في الآراء، تتيح فرصا لتعزيز التماسك الاجتماعي. وفي نيجيريا، حيث يكمل الرئيس الحالي محمدو بهاري فترة ولايته الثانية والأخيرة في منصبه، تسير المراحل المختلفة من العملية الانتخابية لانتخابات عام ٢٠٢٣ وفقا للجدول الزمني المحدد والمتفق عليه من قبل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين.

كما يشجعني كثيرا مضمون الكتاب الأبيض للحكومة الغامبية، الذي أيد تقريبا جميع توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. وإذا استمر هذا الاتجاه، حيث ندرك ركود العمليات المماثلة في أماكن أخرى من المنطقة، فإن ذلك سيقطع شوطا طويلا نحو الوئام الوطني، مما يسمح لغامبيا بالتركيز بفعالية على التحديات الإنمائية.

إن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المنطقة دون الإقليمية، يدعمون تلك العمليات المهمة. لقد عدت للتو من نيجيريا، حيث أجريت مناقشات خاصة مع قادة الائتلافين الرئيسيين في سباق الانتخابات الرئاسية، فضلا عن مسؤولي اللجنة الانتخابية. وفي سيراليون، وبالتشاور الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ساعد انخراطنا المشترك على الحد من التوترات السياسية قبل الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيه ٢٠٢٣.

وقد حافظت شخصيا على قنوات الاتصال مع قادة عمليات الانتقال العسكري، ولا سيما في بوركينا فاسو وغينيا، استنادا إلى المبدأ الواضح المتمثل في العودة إلى النظام الدستوري ضمن أكثر إطار زمني ممكن قبولا وفي سياق إجراءات محددة يتعين اتخاذها لتحقيق ذلك في أفضل الظروف الممكنة للشعب. وفي بوركينا فاسو، أسهم حوارنا المستمر إسهاما كبيرا في الحفاظ على الجسور بين السلطات في واغادوغو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الانتقالية في بوركينا فاسو والرئيس محمدو إيسوفو، وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي أيده مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٣ تموز/يوليه، والذي حدد الفترة الانتقالية ب ٢٤ شهرا اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٢٢.

ويسرني أيضا أن السلطات الانتقالية في غينيا، التي التقيت بها الأسبوع الماضي خلال زيارة أجريتها إلى كوناكري، أكدت من جديد استعدادها لمواصلة المحادثات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإجراء حوار شامل. ويحدوني الأمل في أن يسمح تعيين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوسيط جديد لغينيا بالتوصل إلى توافق في الآراء يكون مقبولا لجميع أصحاب المصلحة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، نساعد الشركاء على تكييف الآليات والأطر المعيارية مع المتطلبات الحالية. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أبلغكم عن التقدم المحرز في إنشاء منهاج عمل إقليمي لوزراء العدل في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو قيد الاعتماد رسميا من جانب رؤساء تلك الدول.

وبالمثل، يواصل المكتب، من خلال قنوات المشاركة المختلفة هذه، تشجيع العملية الجارية لتنقيح البروتوكول التكميلي للجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٠١ المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، الذي بدأه رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة.

وتوفر هذه المبادرات، في جملة أمور، التشجيع على معالجة الشواغل ذات الصلة بالإدارة. ووفقا لتقارير صدرت مؤخرا، انخفضت حرية الصحافة بشكل كبير في العديد من البلدان، في حين أن هناك مخاوف متزايدة بشأن تقلص الحيز المدني والسياسي. وللادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتلاعب بالنظام القضائي أثر يقوض الثقة في المؤسسات ومصداقية العمليات الانتخابية.

وعلى الرغم من الأولويات المعلنة للسلطات العسكرية، يبدو أنها مترددة في عكس مسار الحالة الأمنية المتدهورة. وتكشف الإحصاءات الصادرة مؤخرا أن عدد الضحايا المدنيين جراء العنف المتطرف في وسط منطقة الساحل في نهاية أيار/مايو قد تجاوز بالفعل عدد الوفيات في العام الماضي بأكمله. فالمدنيون عالقون في مرمى نيران الجماعات المسلحة التي تقاتل من أجل التفوق في مناطقهم، وكذلك في أعمال مكافحة الإرهاب التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن الوطنية.

والتقارير التي نتلقاها جميعا عن وقوع مذابح ضد المدنيين الأبرياء وغير المسلحين، بمن فيهم النساء والأطفال، تعكس المأساة التي تتكشف حاليا في ذلك الجزء من العالم.

وكما نعلم، فإن الأثر على الحالة الإنسانية ملحوظ جدا. وتشير تقارير الخبراء مؤخرا إلى أن غرب أفريقيا تواجه أزمة تغذية لم يسبق لها مثيل. وفي بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، يعاني ١٢,٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، أي بزيادة قدرها ٤٥ في المائة عن نفس الوقت من العام الماضي. وأدى نقص هطول الأمطار في العام الماضي إلى انخفاض إنتاج الأغذية بمعدل ١١ في المائة في منطقة الساحل. وبسبب السياق الجيوسياسي الدولي، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة، مما جعلها بعيدة عن متناول العديد من الأسر الفقيرة والمشردة.

وفي الوقت نفسه، فإن الانسحاب المعلن للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من مالي وعمليات إعادة الانتشار العسكرية الجارية يعرضان للخطر الترتيبات الأمنية في المنطقة دون الإقليمية. وفي غضون ذلك، تقوم بعض البلدان، مثل بوركينا فاسو والنيجر، بإعادة تحديد استراتيجيات مكافحة الإرهاب الخاصة بكل منها، وإنشاء آليات للحوار والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي.

وعلى الصعيد الإقليمي، وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء آخرين، ما زلت أدعو إلى مبادرة أكرا لإحباط ومنع انتشار عدم الاستقرار إلى البلدان الساحلية الذي يخشى منه كثيرا. ونقوم حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على المناقشات بشأن المساعدة في إنشاء أمانة ذلك الإطار الإقليمي والإسهام في بناء القدرات من خلال مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

علاوة على ذلك، ما زلت أسعى إلى التزام الشركاء الدوليين بتمويل تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ للقضاء على الإرهاب.

وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل استخدام جميع موارده لتعزيز الحلول الشاملة التي تعدُّ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أداة رئيسية لها. وتحت القيادة الفعالة لزميلي مار دياي، المنسق الخاص للتنمية في منطقة الساحل، أصبح لدى الاستراتيجية الآن مصرف للمشاريع يضم ١٥ مشروعا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مالي والنيجر والسنغال وغامبيا وموريتانيا وغينيا. لقد استفادت العملية من مساهمات أكثر من ١٠ وكالات مختلفة تعمل في منطقة الساحل، الأمر الذي جسّد الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وينطوي مفهوم الإنشاء المشترك هذا على ميزة مزدوجة تتمثل في تعزيز اتساق المشاريع وتفعيل طرائق البرامج المشتركة التي تجسد روح "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة".

ونواصل الاستعداد الآن للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال أسابيع قليلة بالتزامن مع اجتماع اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا التي أنشئت في عام ٢٠٠٢ لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الحدودي بين هذين البلدين المجاورين الشقيقين العظيمين.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على العمل الهائل الذي أنجزته اللجنة المختلطة. وكجزء من تلك العملية أكملت نيجيريا والكاميرون نقل السيادة على شبه جزيرة باكاسي وأبرمتا اتفاقات لترسيم حدودهما البحرية كاملة وأكثر من ٢ ٠٥٠ كيلومترا من حدودهما البرية التي يبلغ طولها ٢ ١٠٠ كيلومترا ولم يتبق سوى ٥٠ كيلومترا فقط ما تزال موضع نزاع بينهما. ومن المستحسن أن يهنئ مجلس الأمن نيجيريا والكاميرون رسميا على التزامهما الذي أدى إلى هذا النجاح. وستظل اللجنة المختلطة دائما نموذجا ملموسا للدعم الفعال الذي تقدمه الأمم المتحدة لحل النزاعات وبناء السلام بالوسائل السلمية.

ويعقد اجتماع المجلس هذا في أعقاب مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ٣ تموز/يوليه، والذي توصل إلى اتفاقات لإنهاء الأزمة مع النظامين الانتقاليين في مالي وبوركينا فاسو وإعادة إطلاق حوار واعد مع السلطات الانتقالية في غينيا. وفي هذه المرحلة أود أن أعرب عن رغبتي في أن نغتنم هذه الفرص معا، وأن نبني على الجهود التي بذلتها شعوب وقادة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأن نعمل معهم على نحو فعال لإرساء أسس التغيير نحو التنمية المستدامة.

ولكني أشعر بنقص تمثيل النساء اللائي يشكلن أكثر من نصف سكان غرب أفريقيا إلى حد كبير في هياكل الحكم وعمليات صنع القرار. ويؤسفني أن بعض البرلمانات الوطنية رفضت حتى مشاريع قوانين تهدف إلى كفالة تمثيل المرأة بطريقة أكثر إنصافا. وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فإن هذا ليس ظلما للمرأة فحسب بل تهديد لمستقبلنا المشترك.

لذلك، أدعو الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى مضاعفة جهودها لضمان اعتماد قوانين مماثلة قيد التداول في برلمانات المنطقة دون الإقليمية على سبيل الأولوية، وأحث الحكومات والمواطنين والشركاء على توحيد الصفوف لجعل خطط العمل الوطنية والإقليمية أولوية للميزانية والاستراتيجية.

وأود أن أشكر، باسم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، المجلس على دعمه وتوجيهاته المستمرة. ووفقا لولايتنا وبتسخير مساعينا الحميدة وغيرها من المزايا النسبية المحددة باستمرار في خدمة المنطقة دون الإقليمية، سنواصل العمل مع شركائنا الإقليميين والدوليين لأجل توطيد السلام والأمن والديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد النظيف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فاطمة.

السيدة فاطمة (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وقيادتكم الممتازة. كما أشكركم على دعوتي إلى تقاسم وجهة نظر لجنة بناء السلام بشأن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

بداية، أود أن أعرب عن دعم اللجنة الكامل للمساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام محمد صالح النظيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل. استنادا إلى التزامات اللجنة القطرية والإقليمية المحددة، أود أن ألفت انتباه مجلس الأمن إلى المسائل التالية.

ما برحت اللجنة تشيد باستمرار بقدرة المنطقة على تحقيق السلام والتنمية الشاملة لدولها وشعوبها، ودعت إلى تكثيف الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجل كفالة تحقيق الرخاء المشترك والسلام الدائم في المنطقة.

ولكن يساور اللجنة القلق إزاء عمليات الاستيلاء العسكري على السلطة مؤخرا في المنطقة، وتكرر النداءات التي وجهها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل استعادة النظام الدستوري. وتشدد اللجنة على أهمية تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلدان التي تمر بمراحل الانتقال وهي على استعداد للمساعدة في تعبئة الدعم الدولي لأولوياتها الوطنية لبناء السلام. ففي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، طلبت السلطات الانتقالية إلى اللجنة عقد اجتماع لمناقشة المجالات التي يحتاج فيها البلد إلى الدعم.

ويساور اللجنة القلق العميق إزاء استمرار حوادث العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية

المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين. ومن الاتجاهات الأخرى المثيرة للقلق توسع تلك الجماعات الإرهابية إلى البلدان الساحلية، ولا سيما في خليج غينيا، وتزايد علاقتها بشبكات الجريمة المنظمة والقراصنة لتسهيل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والذخائر.

وتلاحظ اللجنة أن الحالة الأمنية في خليج غينيا ما تزال هشة وأن انعدام الأمن البحري في منطقة الساحل لا يزال شاغلا أساسيا للبلدان الساحلية. كما تحيط اللجنة علما باعتماد القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) وتكرر تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز هيكل الأمن البحري الإقليمي.

وتشدد اللجنة على أهمية الوحدة السياسية بين بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لأجل تعزيز المكاسب التي تحققت من خلال جهودها التعاونية. ومن المهم مواصلة الاستثمار في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تفاقم النزاعات وعدم الاستقرار والعنف في المنطقة. وترحب اللجنة بالجهود التي يبذلها المكتب لإعادة تنشيط منهاج التنسيق الوزاري لاستراتيجية الساحل كجزء من الاستجابات لهذا السياق الصعب. وترحب اللجنة أيضا بالتقييم الاستراتيجي المزمع إجراؤه في منطقة الساحل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجموعة الخماسية بشأن حالة الأمن والحوكمة ومبادرات الاستجابة في المنطقة، وتشجع على المتابعة وتقديم الدعم في الوقت المناسب. وتشجع اللجنة على تقديم دعم أكبر لأهداف خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية التي تتضمن التكيف مع تغير المناخ وإصلاحات الحوكمة. وفي هذا الصدد، تشدد لجنة بناء السلام على الدور البارز لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في معالجة مسألة تغير المناخ معالجة شاملة.

ويساور اللجنة القلق إزاء المستويات غير المسبوقة من انعدام الأمن في منطقة الساحل الناجمة عن نمو الإرهاب وما يترتب على ذلك من تشريد واحتياجات إنسانية، مما يهدد التماسك الاجتماعي، وكلها تفاقمت بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا. وتحث اللجنة منظومة الأمم المتحدة على تقديم دعم متواصل ومنسق لبناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتحسين التعاون فيما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، وكذلك بين الأفرقة القطرية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وهناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف السائد الذي يفضي إلى الإرهاب. وتحيط اللجنة علما أيضا بدعوات الأمين العام إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة، وتسلم بالحاجة إلى معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، والتغيرات الإيكولوجية، والكوارث الطبيعية، والجفاف، والتصحر، وتدهور الأراضي، والحصول على الطاقة، وانعدام الأمن الغذائي. وتدعو إلى تعزيز آليات منع نشوب النزاعات وإدارتها، فضلا عن الأنشطة في مجال الأمن الغذائي في المنطقة.

وفي منطقة حوض بحيرة تشاد، تشدد اللجنة على الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، مع التركيز على الدور الحاسم لخطط العمل الإقليمية. وترحب بتوسيع قاعدة الدعم التابعة للجنة حوض بحيرة تشاد لتشمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والمعنية بالسلام. ولدى تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية، تشجع لجنة بناء السلام على إقامة شراكة مستدامة بين لجنة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك منتدى حكامها، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والأمم المتحدة.

وأود أن استخلص من انخراط اللجنة على الصعيد القطري. في غامبيا، ترحب اللجنة بإجراء انتخابات برلمانية سلمية. بيد أنها تلاحظ أنه يلزم عمل المزيد لكفالة التمثيل العادل للمرأة في البرلمان وغيره من أماكن صنع القرار. وتلاحظ اللجنة أيضا إصدار الحكومة

لكتابها الأبيض بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، وتكرر تأكيد التزامها بدعم تنفيذها الفعال في الوقت المناسب.

وفي غينيا – بيساو، تشدد اللجنة على أهمية الحوار الشامل للجميع من أجل الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها، على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري لعام ٢٠١٦ وميثاق الاستقرار لعام ٢٠١٩. وتشجع اللجنة المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لأولويات بناء السلام في البلد، التي تشمل، في جملة أمور، توسيع نطاق الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ إصلاحات السياسة المالية والمساءلة، والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتعزيز المؤسسات الوطنية، بما فيها المؤسسات التي تضطلع بدور الصدارة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وترحب اللجنة أيضا بتعيين رئيس غينيا – بيساو رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي ليبريا، ما فتئت اللجنة تدعم جهود بناء السلام في البلد، بما في ذلك استثماراتها في التماسك الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتمكين الشباب، والتعاون عبر الحدود من أجل السلام والتنمية. وستدعم اللجنة أيضا الجهود الرامية إلى كفالة أن تكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٣ شاملة للجميع وسلمية وشفافة وحرة ونزيهة.

وفي سيراليون، ترحب اللجنة بالجهود الرامية إلى تعزيز حوار شامل للجميع في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة في حزيران/يونيه ٢٠٢٣. وهي تؤيد تأييدا تاما الجهود الجارية لزيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك عن طريق تحديد حصص للمرأة، وتشجع على مواصلة العمل لتوطيد الحيز الديمقراطي، ومتابعة الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وتعزيز القدرة المؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي.

وتمشيا مع استراتيجيتها وخطة عملها الجنسانيتين، تؤيد اللجنة تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تعزيز الأطر الإقليمية دعما للمرأة والسلام والأمن، وتشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على توجيه انتباه اللجنة إليها، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتشجع اللجنة كذلك على اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن الشباب والسلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة تمشيا مع القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، وتعرب عن استعدادها لدعم هذه الجهود. كما تسلط الضوء على أهمية زيادة الاستثمار في المنطقة لزيادة فرص العمل للشباب.

وأخيرا، تسلم اللجنة بالدعم الحاسم الذي يقدمه صندوق بناء السلام إلى بلدان المنطقة. ومن خلال محفظة نشطة تزيد قيمتها عن ١٧٧ مليون دولار، يدعم الصندوق التعاون عبر الحدود مع التركيز على الحد من النزاعات بين المزارعين والرعاة ومنع انتشار التهديدات الإرهابية. ومن خلال حافظته العادية ومبادرته السنوية المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين والشباب، يدعم الصندوق المبادرات الوطنية التي تركز على مشاركة النساء والشباب في عمليات صنع القرار، فضلا عن كفالة سماع أصوات النساء والشباب بشأن جميع قضايا بناء السلام. ويدعم الصندوق أيضا المبادرات الاجتماعية والاقتصادية المحددة الأهداف المرتبطة بالاستجابات لمظالم المجتمعات المحلية وعوائد السلام. ولذلك، تدعو اللجنة الشركاء إلى استكشاف الكيفية التي يمكن بها زيادة الدعم الذي يقدمه الصندوق لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات في المنطقة، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فاطمة على إحاطتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماغاجي.

السيدة ماغاجي (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر البرازيل على هذه الدعوة الموجهة إلى الائتلاف الشعبي من أجل الساحل.

في كانون الثاني/يناير، كانت شقيقتنا في بوركينا فاسو، سيسيل يوغباري من منظمة أطباء العالم، هي التي عززت دعوتنا لتحقيق تغيير جذري في الاستراتيجية المتبعة في منطقة الساحل من أجل مراعاة احتياجات السكان بشكل أفضل (انظر S/PV.8944). والآن، وبعد

مضي ستة أشهر، تدهورت الحالة تدهورا كبيرا بالنسبة للنساء والأطفال وجميع المدنيين في بلدي، النيجر، وكذلك في بوركينا فاسو ومالي – البلدان الثلاثة في منطقة وسط الساحل الأشد تضررا من النزاع.

استمعنا اليوم إلى صورة قاتمة من سعادة السيد محمد صالح النظيف ومن مقدمي الإحاطات الآخرين. وأود أن أضيف بعض البيانات من التقرير المرحلي للائتلاف الشعبي الذي نشرناه في الشهر الماضي في داكار.

في بلداننا الثلاثة، يُقتل ثمانية مدنيين يوميا، في المتوسط، بسبب العنف المتصل بالإرهاب. وفي مالي وبوركينا فاسو والنيجر، كثر الحديث عن تنامي قوة جيوشنا. ومع ذلك، فإننا نقف عاجزين أيضا أمام الزيادة الهائلة في المذابح ضد السكان المدنيين. وخلال العام الماضي، تضاعف عدد المدنيين الذين قُتلوا على أيدي الجماعات المتطرفة المسلحة. وعلى صعيد إيجابي، انخفض عدد الانتهاكات المنسوبة إلى قوات الدفاع والأمن بنسبة ١١ في المائة، وإن كان ذلك المستوى لا يزال مرتفعا جدا.

على أي حال، فإن كل مذبحة تؤدي إلى نزوح المزيد من الناس. ولن يتمكن هؤلاء الناس بعد الآن من الوصول إلى أراضيهم لزراعتها، وهي نشاطهم الرئيسي. ونوشك على دخول موسم الجدب بين حصادين، وتفيد التقارير بأن ١٠ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل – بزيادة قدرها ٦٠ في المائة عن العام الماضي.

ويحشد كثير من الأشخاص ذوي النوايا الحسنة جهودهم لمساعدتنا، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن، الذين نشكرهم على جهودهم. ولكن علينا الإقرار بأن ذلك لا يكفي. ولذلك، سيتعين علينا البدء في العمل بشكل مختلف. وإلا فإننا سنواجه مشاكل متعددة الأبعاد.

ونحن نقول ذلك منذ سنوات، ولكننا لم نجد أحدا يرغب في الإنصات إلينا. ولهذا السبب، أنشأنا الائتلاف الشعبي من أجل الساحل الذي يضم أكثر من ٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في المنطقة حتى يُسمع صوتنا على نحو أفضل وحيثما تقتضي الحاجة ذلك. وحضوري هنا اليوم دليل على أن صوتنا بات مسموعا أخيرا.

فماذا يعني العمل بشكل مختلف؟ إنه يعني وضع حماية السكان في صميم أي استجابة للأزمة الأمنية في هذه البلدان الثلاثة.

منذ فترة، سمعنا رئيسنا يعلن أنه اشترى طائرات مروحية من تركيا لمحاربة الإرهابيين وتأمين البلد. وهذا بالطبع أمر مطمئن من منظور عسكري. ولكن، بصفتي معلمة تاريخ وجغرافيا في نيامي، أشعر بالحزن يوميا لرؤية طلابي يحضرون الفصول الدراسية ولا يجدون طاولات أو كراسي. وفي معظم فصولنا الدراسية، يتعين على التلاميذ أن يفترشوا الأرض جالسين على أكياس قماشية. ولذلك، فإن العمل بطريقة مختلفة يعني أن نطرح سؤالا عن القطاع الذي تمس الحاجة إلى الاستثمار فيه: هل في رد عسكري بشكل أساسي، أصبحت حدوده الآن واضحة للعيان؛ أم في تعليم أطفالنا الذين توقفوا عن الذهاب إلى المدارس بسبب النزاع؛ أم في مرافقنا الصحية، التي أضحت إما مغلقة أو خاوية بشكل متزايد بسبب نقص الأدوية أو العاملين في المجال الصحي؟

إن شعارنا في "التحالف من أجل السلام والأمن" هو "لا يمكن إحلال سلام دائم من دون الشباب. ومن دون النساء، لا يمكن إحلال سلام حقيقي".

أهنئ البرازيل على التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لأن المرأة من بين أول ضحايا النزاع. ولكن الواقع أن المرأة ليست مجرد ضحية، بل هي أيضا جزء من الحل إذا شاركت في عمليات صنع القرار وتمكنت من الإسهام فيها. وفي الوقت الحالي، تشارك المرأة بالكاد، إن كانت تشارك أصلا.

ولنأخذ على سبيل المثال بلدي، النيجر، حيث توجد ثماني مناطق يحكمها ثماني حكام – كلهم رجال. ويتمثل أحد تدابير حالة الطوارئ في نظام حظر التجول المفروض في أربع مناطق. وهذا يعني أن المرأة الحامل التي يأتيها المخاض أثناء حظر التجول لا يمكنها الوصول إلى مركز صحي إلا بصعوبة بالغة. وأعتقد أن وجود حاكمة سيكفل مراعاة هذه المسألة بصورة أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرلمانيين الذين صوتوا مؤيدين لإعلان حالة الطوارئ يجددونها دون إجراء تقييم حقيقي لتأثيرها على المدنيين، بشكل عام، وعلى النساء، بشكل خاص.

وفي "التحالف من أجل السلام والأمن"، نعكف على تعزيز قدرات المدرسات والواعظات والزعماء التقليديين بشأن قضايا التماسك الاجتماعي ومنع التطرف العنيف ومكافحته. ونحن مقتنعون بأننا سننجح من خلال الحوار والوساطة في إحلال السلام في بلداننا – لا من خلال الأسلحة أو الجزاءات التي تضعف السكان الذين يعانون بالفعل. ويسرني أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رفعت الجزاءات التي كانت تضر بشدة بالأشقاء والشقيقات في مالي – وهو قرار جدير بما نسميها "الجماعة الاقتصادية لشعوب دول غرب أفريقيا".

في منطقة الساحل، يشعر السكان بأنه قد جرى التخلي عنهم. ولذلك، نحتاج إلى أن يقنع أعضاء مجلس الأمن قادتنا وحكوماتنا بأن كل طاقتهم يجب أن تُبذل في توفير حماية أفضل للشعب. وهذا يعني أننا يجب أن نتوقف عن الحديث عن القضاء على الإرهابيين. وبدلا من ذلك، نحتاج إلى القضاء على الأسباب التي تدفع شبابنا إلى حمل السلاح وقتل إخوانهم وأخواتهم. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى تحسين الحكم وزيادة فرص حصول الناس على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويجب أن نواصل كفاحنا ضد الوصم والإفلات من العقاب، ولا سيما الذي يتمتع به بعض أفراد قوات الدفاع والأمن، لأن ذلك لا يؤدي إلا إلى إدامة حلقة العنف المفرغة.

ويتضمن تقريرنا المعنون "منطقة الساحل: ما الذي تغير" توصيات محددة لتنفيذ هذه الاستجابة الجديدة، التي تضع الناس في صميم جميع القرارات. ويشكل التقرير مجموعة أدوات متاحة لمجلس الأمن ولحكوماتنا. ونعول على المجلس في الاستفادة منه، وقبل كل شيء، في تنفيذه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ماغاجي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ فريقكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. نتمنى لكم كل النجاح. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لألبانيا على قيادتها الممتازة لأعمال المجلس لشهر حزيران/يونيه. واسمحوا لي أن أبدأ اليوم بشكر الممثل الخاص للأمين العام النظيف وصديقتنا وزميلتنا العزيزة السفيرة رباب فاطمة، على بيانها بالنيابة عن لجنة بناء السلام، التي تؤيد أيرلندا عملها بقوة. وكنت أتطلع إلى الاستماع إلى السيدة جيبو ماغاجي.

وقد تدهورت الحالة الأمنية في المنطقة بسرعة منذ كانون الثاني/يناير. وتدين أيرلندا بشدة الهجمات الفتاكة التي شُنت ضد المدنيين وحفظة السلام. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذين قُتلوا في هجمات مروّعة أخرى هذا الأسبوع.

إن خطر العنف وانعدام الأمن، الذي كان كارثياً بالفعل في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، لا يبرح يشتد وقد توسع جنوباً إلى الدول الساحلية. وينبغي ألا يكون هذا التوسع مفاجئاً لأي منا. لقد تم تحذيرنا من ذلك مراراً وتكراراً.

والقيادة والتعاون الإقليميان أمران حاسمان لمواجهة تلك التهديدات. ونرحّب بالتعاون المكثّف في إطار مبادرة أكرا. بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق لأن التعاون داخل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قد ضعُف في وقت تتدهور فيه الحالة الأمنية. وقد أدى التهديد الإرهابي المتزايد إلى تكثيف الاستجابات لمكافحة الإرهاب. وندعو جميع السلطات الوطنية إلى كفالة الامتثال الدائم للقانون الدولي في أنشطة مكافحة الإرهاب.

والتقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان يُزعم أن قوات الأمن ارتكبتها، مصحوبة في بعض الحالات بمرتزقة أجانب، تثير قلقاً بالغاً. إن الفشل في ضمان المساءلة لا يؤدي إلا إلى زيادة نزعة التطرف. ولمنع المزيد من انتشار الإرهاب، يجب التركيز بشكل أكبر على معالجة الدوافع الكامنة وراء تغذية نزعة التطرف. ونحن نعلم أن الحل العسكري وحده لن يكون كافياً عندما تبقى دوافع العنف دون معالجة.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء أثر التغييرات غير الدستورية للحكومة على استقرار المنطقة دون الإقليمية، وكذلك على التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ودور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دور أساسي. ونرحّب بنتائج مؤتمر القمة الأخير وجهوده لدعم التحولات السياسية في مالي وبوركينا فاسو وغينيا. ونشيد أيضاً بعمله بشأن استعراض البروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد لعام ٢٠٠١. ويجب أن تكون عمليات الانتقال هذه شاملة حقاً. وينبغي أن تُسفر عن انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية وعن عودة إلى النظام الدستوري.

وتأسف أيرلندا بالغ الأسف للقيود المتزايدة المفروضة على الحريات المدنية، فضلاً عن استمرار التمثيل الناقص للمرأة في عمليات صنع القرار في جميع أنحاء المنطقة.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتزايدة التدهور. وقد أسهمت الصدمات المناخية في أزمة الغذاء المأساوية، وما زال القلق يساورنا إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ على السلام والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، يسر أيرلندا أنها شاركت في تنظيم المؤتمر الإقليمي المعني بتغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الذي عقد في نيسان/أبريل، والذي أشار إليه الممثل الخاص للأمين العام في وقت سابق.

ونرحّب باعتماد دعوة إلى العمل اعترفت بلدان المنطقة من خلالها بوضوح بالتحديات التي تمثلها المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وإننا نسمع دعوتهم إلى إجراء تحليلات وصنع سياسات أكثر شمولاً واستناداً إلى الأدلة، وإقامة شراكات متكاملة، وزيادة التمويل المناخي المراعي لظروف النزاع. ولمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، دور حاسم تؤديه في تمكين تلك الإجراءات.

تقف منطقة غرب أفريقيا والساحل عند مفترق طرق. والتحديات التي تواجهها المنطقة معقدة وبعيدة المدى ولكنها ليست مستعصية على الحل. إن تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الحكم الديمقراطي المستوعب للجميع، ومعالجة دوافع العنف، وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية سيساعدنا على ضمان عدم انمحاء المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الأخيرة.

وفي ذلك السياق، نأمل أن يتحد المجلس دعماً للعمل المتواصل لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأن يوافق بالإجماع على بيان رئاسي – سنقترحه إلى جانب زملائنا الغانيين – لتوجيه عمله الحيوي خلال الأشهر الستة المقبلة.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ الوفد البرازيلي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أؤكد لكم تعاوننا. وأود أيضاً أن أشكر الوفد الألباني على قيادته الناجحة للمجلس خلال الشهر الماضي.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: غابون وغانا وكينيا.

ونرحّب بتقرير الأمين العام (S/2022/521) ونشكر الممثل الخاص النظيف على إحاطته ووجهات نظره الثاقبة بشأن الحالة في المنطقة، فضلاً عن مشاركته الشخصية المستمرة في حل التحديات في المنطقة. ونرحب أيضاً بمشاركة السفيرة رباب فاطمة، ممثلة بنغلاديش، رئيسة لجنة بناء السلام، وكذلك السيدة ربيعة جيبو ماغاجي، منسّقة تحالف الرابطة من أجل السلام والأمن، في هذه الجلسة، وبما قدمتاه من منظورات إضافية.

تؤكد مشاركة لجنة بناء السلام في هذه الجلسة وتوصياتها بخصوص مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أهمية أن تتصدى منظومة الأمم المتحدة بأسرها للتحديات المتعددة الأبعاد في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بطريقة متكاملة ومتسقة. وسيتيح تنسيق المجلس مع لجنة بناء السلام توسيع نطاق المشاركة في الحالات السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وتوفير الدعم العملي لتنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية وبرامج الاستثمار.

وفيما يتعلّق بالحالة السياسية، نرحّب بالجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطية في المنطقة، بما في ذلك في غامبيا والسنغال وبنن،

والإصلاحات التي يجري الاضطلاع بها في كابو فيردي لتحسين الحكم الرشيد والحفاظ على التماسك الاجتماعي، فضلاً عن الحوار السياسي الذي بدأ في كوت ديفوار لمعالجة المظالم السياسية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تراجع الديمقراطية في بلدان مثل مالي وغينيا وبوركينا فاسو.

ونشدد على الحاجة الملحة إلى استعادة النظام الدستوري في المنطقة ونرحّب بالقرارات التي اتخذتها هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دورتها العادية الحادية والستين المعقودة في أكرا في ٣ تموز/يوليه. وفي ذلك الصدد، نرحّب بالتقدم المحرز في الاستعراض الجاري للبروتوكول التكميلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد وتفعيل إطاره لمنع نشوب النزاعات. ونعتقد أن تلك التدابير حاسمة الأهمية في توطيد الديمقراطية في المنطقة.

ونحيط علماً بالجدول الزمني للانتخابات البالغ مدته ٢٤ شهراً الذي قدمته سلطات بوركينا فاسو إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلاً عن تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في مالي بحلول آذار/مارس ٢٠٢٤. ونحث السلطات الانتقالية المعنية على ألا تدخر جهدا في التنفيذ الحازم للجدول الزمني للانتخابات لكفالة العودة إلى الحكم الدستوري بصورة مؤكدة. ونرحب برفع الجزاءات الاقتصادية والمالية المفروضة على مالي وبوركينا فاسو استنادا إلى التقدم المحرز حاليا نحو نقل المسؤولية، ونلاحظ استمرار تعليق مشاركتهما في عمليات صنع القرار في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نلاحظ مع القلق تدهور البيئة الأمنية في أجزاء من المنطقة، وهو ما يجسده تزايد وقوع الهجمات الإرهابية وتفاقم النزاعات الطائفية والنزاعات بين الرعاة والمزارعين، فضلا عن توسع الأنشطة الإرهابية في البلدان الساحلية المجاورة لمنطقة الساحل، مثل كوت ديفوار وبنن وتوغو.

ويدين الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بأشد العبارات الهجمات المستمرة ضد السكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ونأسف بصفة خاصة لاستخدام الجماعات المسلحة، فضلا عن الجماعات الإرهابية، للأجهزة المتفجرة والهجمات على المدارس والمستشفيات.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التداعيات غير المباشرة للأزمة التي طال أمدها في ليبيا على منطقة الساحل، واحتمال عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك نحث على اتخاذ إجراءات منسقة فيما بين بلدان المنطقة، بما في ذلك في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لمعالجة هذه المسألة.

ونكرر تأكيد دعمنا للمبادرات الإقليمية، لأن ذلك يظل إحدى الطرق المستدامة للتعامل مع الحالة الأمنية في المنطقة. ومن ضمن المسائل الملحة التي يجب أن يتخذ المجلس موقفا متسقا بشأنها مسألة التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به للمبادرات الأمنية الإقليمية التي تتصدى لما يتعرض له السلم والأمن الدوليان من تهديدات. ونشجع التمويل والدعم اللوجستي للترتيبات الإقليمية، مثل مبادرة أكرا، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي تكافح تمرد بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد.

وبينما نرحب بانخفاض عمليات الاختطاف في خليج غينيا، حيث لم يتم الإبلاغ عن أي عمليات اختطاف للطواقم خلال الفصل الأول من عام ٢٠٢٢، مقارنة بوقوع حوالي ٤٠ عملية خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الصلة المتزايدة بين الإرهابيين في البر والقراصنة في البحر. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام عقب اعتماد القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)، بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، ونعتقد أنه سيوفر أساسا جيدا لفهم طبيعة المشكلة وأفضل النهج لحلها.

وبالنظر إلى الطابع المتشابك والعابر للأقاليم للتحديات، نشجع على مواءمة الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتحسين التنسيق في معالجة مسائل مثل الأمن البحري ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويشعر الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بالقلق إزاء تدهور الوضع الإنساني، على نحو ما يتضح من وجود أكثر من ٦,٢ ملايين نازح في جميع أنحاء منطقة الساحل، بسبب تزايد انعدام الأمن. ويزداد الوضع تعقيدا بسبب عوامل أخرى، منها جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. أما خطورة التهديد المناخي، الذي تجلى في الفيضانات والجفاف، فتتطلب اهتماما عاجلا. وفي هذا الصدد، نرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الإقليمي المعني بالمناخ والأمن الذي عقد في داكار هذا العام، ونشاطر دعوتها إلى العمل. وعلاوة على ذلك، لا تزال الأموال المخصصة لدعم الاحتياجات الإنسانية المتزايدة تشكل تحديا. ولذلك فإننا نكرر التأكيد على دعوة الأمين العام الشركاء المانحين إلى تقديم الدعم التمويلي للمساعدة على تحقيق الهدف المتمثل في جمع أكثر من ٢,٩ مليار دولار المطلوبة لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في المنطقة.

كما يدين الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن الانتهاكات المستمرة المرتكبة ضد النساء والفتيات والأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على المدارس، مما أدى إلى إغلاق أكثر من ٨٠٠ ٦ مدرسة في المنطقة. وتشكل هذه الأعمال انتهاكا صارخا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا تزال تحدث أثرا اجتماعيا كبيرا على الأطفال، وتقلل من المساهمات المستقبلية في النمو الاقتصادي والتنمية للمجتمعات المتضررة.

وقبل أن أختتم بياني، نود أن نكرر التأكيد على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في المنطقة بالتركيز على أوجه القصور في الحوكمة والتنمية. وفي هذا السياق، نشجع على دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، فضلا عن خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونشيد بتدخلات لجنة البرنامج والميزانية في المنطقة، بما في ذلك المبادرات التي تستهدف الشباب والنساء والعمل الحر الزراعي. ونشجع على اتخاذ المزيد من التدابير لتمكين النساء والشباب من تعزيز مشاركتهم الكاملة والهادفة في جميع العمليات السياسية، بما في ذلك الانتخابات والعمليات الانتقالية.

كما أنه من الأهمية بمكان مشاركة اللجنة في التدخلات المتصلة بالمناخ من أجل تحقيق السلام والتنمية، وكذلك في تعزيز الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات.

ويعتقد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن اتباع نهج شامل، يتسم بتعميق التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف، أمر لا غنى عنه للتصدي للتحديات المعقدة في المنطقة. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية التقييم الاستراتيجي المشترك الجاري بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن الحوكمة والأمن في منطقة الساحل، ونعتقد أن نتائج ذلك التقييم ستوفر نهجا كليا وشاملا في مكافحة التحديات في المنطقة.

وأخيرا، وعقب جلسة اليوم، وعلى نحو ما أشار ممثل أيرلندا، يعتزم المشاركون في الصياغة بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعميم مشروع بيان رئاسي أولي بشأن المكتب. ونعول على دعم جميع الوفود لاعتماده بتوافق الآراء، الأمر الذي نعتقد أنه سيدعم جهود المكتب في التصدي للتحديات في المنطقة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص النظيف، والسفيرة فاطمة، والسيدة ماجيجي على إحاطاتهم المفيدة والثاقبة.

مع تزايد عدد الانقلابات والحكومات الانتقالية في غرب أفريقيا، تزايدت أيضا أهمية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وترحب الولايات المتحدة كل الترحيب بالجهود التي يبذلها المكتب لدعم العملية الديمقراطية في منطقة الساحل وإسداء المشورة إلى تلك الحكومات الانتقالية، ولا سيما في مالي وغينيا وبوركينا فاسو. ولذلك، أشكر الممثل الخاص على ذلك العمل.

وأود اليوم أن أتكلم عن الكيفية التي يمكننا بها إحراز التقدم في تلك البلدان الثلاثة، وكذلك بشأن التهديدات الأمنية الإقليمية الأوسع نطاقا.

في مالي، يجب على السلطات أن تستعيد على وجه السرعة الحكم الدستوري من خلال إجراء انتخابات في الوقت المناسب. ولحسن

الحظ، توصلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي إلى اتفاق مرحب به بشأن جدول زمني انتقالي مدته ٢٤ شهرا، بدءا من آذار/مارس ٢٠٢٢. ونثق بأن حكومة مالي الانتقالية ستحول اهتمامها الكامل إلى تنفيذ المعايير المرجعية لما تبقى من تلك العملية الانتقالية. هذا ما نتوقعه؛ وهذا ما يتوقعه الشعب المالي؛ وهذا ما يتوقعه المجتمع الدولي بأسره. وسنولي جميعا اهتماما وثيقا لتلك المعايير في الأيام المقبلة. ولا بد لي من التشديد على أن حكومة الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة المقلقة في الادعاءات الموثوقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها القوات المسلحة المالية، بالاشتراك مع مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين. وهذه التجاوزات والانتهاكات المحتملة هي بالضبط السبب في كوننا نحذر البلدان من إقامة شراكات مع مجموعة فاغنر التي تدعمها روسيا.

وبالانتقال إلى غينيا، يجب على الحكومة الانتقالية أن تدعم الحق في التجمع السلمي والاحتجاج السلمي. لقد آن الأوان منذ أمد طويل لإعادة البلد إلى الديمقراطية الدستورية التي يقودها المدنيون. وفي هذا الصدد، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شريك أساسي. ونشجع على مواصلة مشاركتها وحوارها مع جميع الجهات المعنية.

وبالمثل، تؤدي الجماعة دورا رئيسيا في بوركينا فاسو في دعم العمليات الانتقالية والأمن. ونشعر بالتفاؤل إزاء الاقتراح الذي قدمته الحكومة الانتقالية إلى الجماعة بوضع جدول زمني انتقالي مدته سنتان لإعادة بوركينا فاسو إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا بقيادة المدنيين. ونشجع الشركاء على منح الأولوية للتعاون المثمر مع الحكومة الانتقالية ومراعاة التحديات الأمنية والإنسانية التي تواجهها بوركينا فاسو.

وأخيرا، على الصعيد الإقليمي، يتفشى العنف الإرهابي ضد الأهداف المدنية والعسكرية في منطقة الساحل بشكل مأساوي. ويزيد النزاع الدائر في ليبيا المجاورة من عدم الاستقرار من خلال الإسهام في زيادة تدفق الأسلحة ومجموعات المرتزقة في المنطقة.

إن العمل في تلك البيئة الخطيرة والمعقدة ليس بالأمر السهل. ولذلك، فإننا نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في التصدي للعديد من التحديات التي تواجهها المنطقة، من تغير المناخ إلى الأمن إلى التنمية في غرب أفريقيا. ونؤيد بشكل خاص العمل من خلال شراكاته مع المنظمة الدولية للهجرة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ومن جانبها، تواصل الولايات المتحدة العمل مع التحالف الدولي ضد داعش. وقد رحب التحالف بانضمام بوركينا فاسو بوصفها العضو الرابع والثمانين في أواخر عام ٢٠٢١ وبنن في ربيع عام ٢٠٢٢ بوصفها العضو الخامس والثمانين في التحالف. كما أعلن التحالف عن تشكيل مجموعة التركيز الخاصة بأفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، والتي تهدف إلى تعزيز قدرات أعضاء التحالف الأفارقة في مكافحة الإرهاب بقيادة مدنية. وكل تلك الجهود حاسمة الأهمية. ولا يمكننا القضاء على الإرهاب إلا بالعمل معا.

إن هذه لحظة أزمة بالنسبة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولكنها يمكن أن تكون أيضا فرصة لهزيمة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية ووضع شعوب المنطقة في المقام الأول. فلنواصل جميعا العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل للقيام بذلك على وجه التحديد.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر ألبانيا على رئاستها وأن أتمنى للبرازيل كل التوفيق في رئاستها خلال شهر تموز/يوليه.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف على إحاطته وأشكر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على دوره الرئيسي في الدبلوماسية الوقائية. ونرحب كذلك بالإحاطتين القويتين اللتين قدمتهما ممثلة المجتمع المدني السيدة ربيعة جيبو ماغاجي والسفيرة فاطمة التي قدمت معلومات بشأن الصلات الهامة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن عميق احترامنا وخالص تعازينا لقوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد

لتحقيق الاستقرار في مالي التي وقعت مرة أخرى هذا الأسبوع ضحية لغم، بعد شهر مأساوي تكبدت فيه خسائر بشرية فادحة على نحو غير معتاد.

وترحب النرويج بالتقدم الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المفاوضات مع مالي وبوركينا فاسو بشأن الجداول الزمنية والنقاط المرجعية مما أسفر عن رفع بعض الجزاءات الاقتصادية والمالية. ونرحب أيضا بالإفراج عن الرئيس كابوري. وبغية تحقيق الاستقرار الوطني والإقليمي على حد سواء، يجب على السلطات الانتقالية في مالي وبوركينا فاسو وغينيا أن تفي بوعودها الآن. وفي مالي، نتوقع أيضا من السلطات أن تحترم الولاية التي جددها مجلس الأمن للبعثة (القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢)) والاتفاق الخاص بمركز قواتها، بما في ذلك إتاحة رفع التقارير التي كُلف بإعدادها وتناوب القوات في الوقت المناسب.

ونعرب عن تقديرنا لاستعراض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للبروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد ونحث على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ذلك الصك المهم. ولئن كانت أزمات الحكم تواصل إعاقة الحكومات عن الوفاء بمسؤولياتها، فإن مواجهة الأزمة الإنسانية لا يمكن أن تنتظر. وفي جميع أنحاء المنطقة، ما فتئت أسعار المواد الغذائية وعدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في ارتفاع يوما بعد يوم. وعلى الرغم من استيلاء الجيش على السلطة في عدة بلدان، فإننا لا نرى سوى مؤشرات قليلة على تحسن الأحوال الأمنية للمدنيين. بل إن ما نراه هو بالأحرى تداعٍ في الأمن آخذ في الانتشار، خاصة في منطقة وسط الساحل باتجاه الدول الساحلية. وفي الأشهر القليلة الماضية، شهدنا أيضا هجمات إرهابية في بلدان مثل كوت ديفوار وتوغو وبنن. ومن الواضح أن هذا التوجه المثير للقلق يستدعي توخينا جميعا اليقظة، وهو يؤكد على حسن توقيت اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، خاصة في ظل القرار المؤسف الذي اتخذته مالي بالانسحاب من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونحن نعول على الرئيس السابق إيسوفو في توجيه الفريق بما يفضي إلى توصيات سريعة وواقعية وملموسة.

ونرى أنه ينبغي للفريق أن يتبع نهجا متكاملا في فكره الأمني، بسبل منها إجراء حوار سياسي. وينبغي ألا تتجنب المناقشات مسألة التمويل أو الولايات المتعلقة بعمليات قوية بقيادة إقليمية. ويتعين أيضا أن تستند المناقشات إلى أطر تتوخى العناية الواجبة وتتقيد بحقوق الإنسان حسب مفهوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد ثبت بالفعل أن التعاون الأمني المشترك ممكن فيما يتعلق بمسألة القرصنة في خليج غينيا. ونرحب بالتوجهات الإيجابية التي حدثت في ذلك المجال بفضل القيادة القوية لنيجيريا وغانا وغيرهما من البلدان الساحلية وقد لقيت تلك التوجهات دعما أقوى على الصعيد الدولي. وقبل مرور ١٠ سنوات على مدونة ياوندي لقواعد السلوك في العام المقبل، ينبغي أن يكون القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) بمثابة دعوة قوية إلى التحرك لإعطاء دفعة أخيرة للعمل.

وأخيرا، وكما جاء في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

”هناك أدلة متزايدة تربط بين ارتفاع درجات الحرارة والجفاف ونشوب النزاعات، كما أن تغير المناخ يمس سبل كسب عيش البشر وأمنهم في أفريقيا ولكنه ليس السبب الوحيد في حدوث ذلك“.

ويفيد عدد متزايد من التقارير التي تركز على المنطقة أن تغير المناخ يؤثر تأثيرا قويا بوجه خاص على الأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي. وبالتالي، فإن النرويج ترحب بعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن هذه المسألة بوسائل من بينها تقديم إحاطات إلى لجنة بناء السلام، ومساندة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول في وضع استراتيجيات لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ. وهذا الدعم، الذي يهدف إلى منع المشاكل بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة، يدل على أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطق الساحل يؤدي دوره على أكمل وجه.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام النظيف على ما وافانا به من معلومات بشأن آخر المستجدات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي. وأتوجه بالشكر أيضا لرئيسة لجنة بناء السلام، السفيرة رباب فاطمة، على عرضها، ولمقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، على أفكارها الثاقبة.

لقد تجسدت التقاليد الديمقراطية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مرة أخرى في الانتخابات البرلمانية والمحلية التي أجريت في غامبيا والسنغال بنجاح. وما فتىء الناس في غرب إفريقيا يؤمنون إيمانا راسخا بالديمقراطية. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الحكومات في المنطقة لبدء إصلاحات انتخابية وإدارية لمعالجة مظالم التهميش السياسي القائمة منذ أمد بعيد. وهذه التطورات تبشّر بالخير للدورة الانتخابية المقبلة في عام ٢٠٢٣. بيد أن الانقلابات المتعاقبة في مالي وغينيا ومؤخرا في بوركينا فاسو عكرت صفوَ عملية توطيد الديمقراطية. فاستمرار عنف الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة قد يقوض العمليات الديمقراطية في المنطقة.

إننا نشيد بالدور القيادي لرئيس غانا، بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي يضطلع به في خضم تلك الحالة السياسية والأمنية الهشة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الجماعة في سبيل توطيد الديمقراطية وتعزيز الإدارة السليمة. ونشيد أيضا بالجماعة لتعاونها المستمر مع السلطات الانتقالية في مالي وبوركينا فاسو وغينيا من أجل وضع خريطة طريق للمرحلة الانتقالية. ومما يبعث على التفاؤل المداولات البناءة التي دارت في أكرا في مؤتمر قمة هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقرارات التي اتخذت فيه، خاصة فيما يتعلق بمالي.

لقد وصلت أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات الإرهابية التابعة للقاعدة وداعش في المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة. وندين بشدة تلك الهجمات، بما في ذلك الهجوم الذي شن قبل يومين على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتدل تلك الهجمات على بعض التوجهات المثيرة للقلق، بما في ذلك تفاقم النزوح الداخلي والأزمة الإنسانية، وتوسع الإرهاب جنوبا من منطقة وسط الساحل حسبما تبين الهجمات التي تشن في بنن وتوغو، واستغلال الجماعات المسلحة للثغرات الأمنية في خضم عملية إعادة التشكيل الجارية لقوات الأمن الدولية.

وفي ذلك السياق، أظهرت بلدان المنطقة قدرا هائلا من العزيمة والجلد في مكافحة الإرهاب، فرادى وجماعات، من خلال المبادرات الأمنية الإقليمية. بيد أن بعض هذه الآليات يعوقها عدم كفاية التماسك السياسي ونقص الموارد. ولذا نشجع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إعادة تنشيط تعاونها الأمني. ونؤكد مجددا أيضا تأييدنا للدعوات التي تطالب بتقديم دعم مستدام للمبادرات الأمنية الإقليمية يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

ينبغي أن ينصب اهتمام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دوما على ولايته وأن يعمل عن كثب مع الأطراف المعنية على الصعيد المحلي والإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وينبغي أن تعالج مسألة تغير المناخ معالجة شاملة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ووفقا لأحكامها ومبادئها، وكذلك من خلال اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونؤكد مجددا أنه لا يجوز اصطناع صلة بين تغير المناخ والمسائل المتعلقة بالأمن دون أساس علمي متين. ويسرنا أن ننوه بأن تقرير الأمين العام (S/2022/521) قد أعطى الأولوية للتهديد المتزايد للإرهاب على حساب المسائل الأخرى لأسباب وجيهة. وتستحق الاحتياجات الإنسانية للبلدان الضعيفة في المنطقة أيضا اهتمام المجتمع الدولي.

وفي الختام، تولي الهند أهمية كبيرة لعلاقاتها مع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وسيظل التزامنا بالشراكات الإنمائية ثابتا. لقد قدمت الهند حتى الآن قروضا ميسرة الشروط بمبلغ يزيد على ٣,٥ بلايين دولار خصصت لمشاريع في المنطقة في مجال الزراعة والري وإمدادات المياه والطاقة وقطاعي الطاقة الشمسية والصحة. وفي إطار

صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، اضطلعنا أيضا بمشاريع كبرى توفر سُبل كسب العيش في تسعة بلدان شريكة في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا الدعم من خلال بناء قدرات المدنيين وقوات الدفاع، وكذلك من خلال المنح الدراسية للتعليم العالي. وتؤكد الهند من جديد التزامها تجاه شعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مسعاها لتحقيق السلام والتنمية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أهنئ البرازيل على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أهنئ ألبانيا كذلك على اختتام رئاستها للشهر الماضي.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف على إحاطته الوافية، وجهوده الحثيثة في قيادة العمل الهام لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما نشكر السفيرة رباب فاطمة على إحاطتها، وننتهز الفرصة لنعرب لها عن تقديرنا لجهودها كرئيسة للجنة بناء السلام متمنين لها كل التوفيق في منصبها القادم مع الأمم المتحدة. واستمعنا باهتمام إلى إحاطة السيدة ماكاكي.

كما أود أن أعرب عن خالص تعازي دولة الإمارات لجمهورية مصر العربية ولأسر الجنود المصريين من قوات حفظ السلام الذين سقطوا ضحايا الهجوم الإرهابي في مالي مؤخرا، وكذلك لجميع ضحايا الهجمات الإرهابية في المنطقة، إذ تدين دولة الإمارات بأشد العبارات جميع الهجمات ضد المدنيين وقوات حفظ السلام.

أود تسليط الضوء على التحسن المشجع الذي طرأ على الأمن البحري الإقليمي منذ جلستنا الأخيرة بشأن مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا (انظر S/PV.8944)، بما في ذلك عبر افتتاح مركز السلامة البحرية الإقليمي لغرب أفريقيا، وترسيخ التعاون بين دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما أن اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)، بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، وجه رسالة قوية بشأن التزام المجتمع الدولي بدعم جهود المنطقة في هذا المجال.

ومن التحديات الأمنية الأخرى التي تتطلب تركيزا خاصا من المجلس هي تزايد التهديدات العابرة للحدود التي تشكلها الجماعات الإرهابية، لا سيما مع مواصلة سعيها لتوسيع نطاق عملياتها في أرجاء المنطقة. ومن هذا المنطلق، يتعين على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في تفكيك هذه الشبكات الإرهابية، مع ضمان اتباع مقاربة شاملة، بحيث يتم التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للتطرف والإرهاب، وبناء قدرات المجتمعات على الصمود.

ونرى في هذا السياق أهمية وجود تضافر بين الأطر الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، مع ضمان أن تكون المبادرات ذات الصلة بملكية إقليمية. كما نشير هنا إلى أهمية المبادرات التي تتولى زمامها الجهات المحلية، ومنها جهود بوركينا فاسو والنيجر، في إدراج الحوار ومبادرات إعادة الإدماج محليا في استراتيجياتهما لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، تواصل دولة الإمارات التأكيد على أهمية الحوار الوطني لمواجهة التحديات القائمة وإنشاء مؤسساتٍ تعكس تطلعات شعوب الدول المعنية. ونشدد في هذا الصدد على أهمية أن تكون العمليات السياسية شاملة، مع ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في المناصب القيادية وصنع القرار.

كما أن الاستجابة بفعالية للتحديات التي لها تداعيات إقليمية، تتطلب تعزيز التعاون والتضامن والحوار على المستوى الإقليمي. ونؤكد هنا على الدور الهام للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في العمل مع دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على بلورة حلول لهذه التحديات. ونشير هنا إلى القمة التي عُقدت في أكرا بتاريخ ٣ تموز/يوليه، حيث صدر عنها قرارات استجابت للتطورات في المنطقة.

كما نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الأوضاع الإنسانية المتردية، التي تتفاقم بسبب الصدمات المناخية وتصاعد النزاعات في أنحاء المنطقة. وعليه، نؤكد على أهمية الاستجابة لهذه التحديات المعقدة. ويشمل ذلك ضرورة أن يعمل أعضاء المجلس معا لمعالجة الصلات القائمة بين تغير المناخ والأوضاع الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتشيد دولة الإمارات بجهود مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في إجراء تقييمات بشأن الأمن المناخي في المنطقة ونشجع على إطلاق المزيد من المبادرات في هذا المجال .

وختاما نكرر دعمنا لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ونشيد بتعاونه المستمر مع الجهات الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، إذ يبقى هذا الدور محوريا في التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشارك من سبقوني في تهنئة البرازيل على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل. ونشكر الرئاسة البرازيلية وأعضاء المجلس الآخرين على كلماتهم الطيبة الموجهة إلى وفد بلدنا.

ونرحب بالإحاطات التي قدمها الممثل الخاص النظيف والسفيرة فاطمة والسيدة ماغاجي.

في البداية، تدين ألبانيا بشدة الهجمات التي وقعت أمس على قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتي أسفرت عن مقتل اثنين من حفظة السلام وإصابة كثيرين آخرين. ونتقدم بتعازينا الحارة إلى حكومة جمهورية مصر العربية وعائلات الضحايا.

وأود أولا أن أشيد بالدور الذي يضطلع به الممثل الخاص النظيف، وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في دعم بلدان منطقة الساحل.

ويساور ألبانيا القلق إزاء الحالة الإنسانية المروعة في منطقة الساحل. وقد ازدادت المستويات المتردية أصلا من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، والناجمة جزئيا عن الصدمات المناخية، تفاقما بسبب تأثير الحرب في أوكرانيا. ونحث الشركاء الدوليين على تعزيز استجابتهم ودعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢، التي لم يتم تمويلها إلا بنسبة تقل عن ٢٠ في المائة. وعلينا أن نفعل المزيد.

ولا تزال ألبانيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية. وندين الهجمات الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا في عدة دول في منطقة الساحل. ونشجع السلطات على تكثيف تعاونها في إطار مبادرة أكرا وتعزيز التعاون عبر الحدود لمنع الهجمات الإرهابية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تظل بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار الإقليمي، ونشجع الأعضاء على تكثيف جهودهم. وفي ذلك السياق، نرى أن تنفيذ القرار المتعلق بخليج غينيا (القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)) نقطة انطلاق جيدة وسيساعد على زيادة تعزيز الأمن البحري.

وترحب ألبانيا بالتطورات الإيجابية التي تحققت منذ آخر جلسة لنا في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8944)، بما في ذلك الانتخابات السلمية التي أجريت في غامبيا والسنغال. ومع ذلك، لا نزال نرى تمثيلا ناقصا للمرأة في مناصب صنع القرار. ويجب على الحكومات أن تزيد من جهودها الرامية إلى التصدي للعقبات الهيكلية بغية تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في العمليات السياسية.

إن الاستقرار السياسي في غرب أفريقيا يتعرض للتهديد. وفي هذا السياق، يجب التركيز على تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ونظام العدالة. ويبعث تزايد انتهاكات حقوق الإنسان على القلق العميق. وندعو دول منطقة الساحل إلى التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي اقترفتها جهات فاعلة من غير الدول وقوات الدفاع أو قوات الأمن. ويجب أن تكفل النظم القضائية المستقلة والفعالة التصدي للإفلات من العقاب في نهاية المطاف.

ونرحب أيضا بتعزيز التعاون في منطقة الساحل فيما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبين الأفرقة القطرية ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا لمواجهة التحديات المتصلة بانعدام الأمن.

وفي الختام، نرحب بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رفع الجزاءات الاقتصادية والمالية المفروضة على مالي، ونشيد بالجهود المبذولة للاتفاق على جداول زمنية مقبولة للعودة إلى النظام الدستوري في مالي وبوركينا فاسو. وعلى نفس المنوال، ندعو السلطات الغينية إلى التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتقديم جدول زمني مقبول للعملية الانتقالية. ويجب أن تضع الحكومات الانتقالية

الأطر المناسبة لتشجيع الحوار والمشاورات مع أصحاب المصلحة السياسيين والمجتمع المدني لكفالة انتقال سلمي إلى النظام الدستوري.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ الوفد البرازيلي على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وإنني على ثقة بأن رئاستكم ستكون مثمرة وناجحة. وأود أيضا أن أشكر الوفد الألباني على رئاسته في الشهر الماضي.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد خاطر محمد صالح النظيف، على ما وافانا به من معلومات. كما نشكر السيدة رباب فاطمة، رئيسة لجنة بناء السلام، والسيدة ربيعة جيبو ماغاجي، ممثلة المجتمع المدني.

ونتشاطر الشواغل المعرب عنها اليوم إزاء الحالة في العديد من البلدان في غرب أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل. وتواجه المنطقة تهديدات إرهابية متزايدة ونزاعات مستمرة فيما بين المجموعات العرقية والقبائل، بينما تستفحل الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢، ازداد عدد الأشخاص الذين قتلهم المسلحون مقارنة بعام ٢٠٢١ بأكمله. ونعرب عن دعمنا لجميع الذين يقودون الكفاح المعقد ضد الإرهاب في المنطقة.

كما أن الحالة الإنسانية صعبة جدا. وقد ازداد عدد المشردين داخليا زيادة كبيرة، وكذلك عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الغذائية. وأغلقت العديد من المدارس والمؤسسات الطبية. ويتطلب كل ذلك أن تضاعف دول المنطقة، أولا وقبل كل شيء في منطقة الساحل، جهودها لإعادة فرض سيطرة الدولة وإدارتها للشؤون الاجتماعية والاقتصادية على نحو فعال، فضلا عن تعزيز التعاون الإقليمي. ولذلك، نتمنى كل النجاح لبلدان المنطقة في إجراء التقييم الاستراتيجي المشترك للحوكمة والحالة الأمنية وفي تنفيذ مبادرة أكرا.

ونرحب بالاتفاق بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي تم التوصل إليه في ٣ تموز/يوليه خلال مؤتمر القمة المعقود في أكرا. إن رفع الجزاءات عن باماكو والاتفاق على المواعيد النهائية للانتخابات حدثان إيجابيان للمنطقة بأسرها. ونأمل أن يساعد ذلك في إعادة بناء الثقة وتطبيع العلاقات وإعادة إقامة العلاقات الاقتصادية وغيرها من العلاقات وفتح الطريق أمام التعاون في مكافحة التهديدات والتحديات المتزايدة. ويساعد على ذلك التقدم الكبير المحرز في تسوية النزاع بين بوركينا فاسو وغينيا.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نلاحظ أن انسحاب عملية بارخان لمكافحة الإرهاب والاتحاد الأوروبي وقوة تاكوبا دون موافقة باماكو يؤثر سلبا على الحالة الأمنية على الأقل في الأجل القصير.

وفي ضوء تلك الظروف، تقدم روسيا، على أساس اتفاق ثنائي، المساعدة إلى البلد في مكافحة الإرهاب. ورأينا بالفعل بعض النتائج الإيجابية. وفي هذا المقام، نرفض أي تلميحات لا أساس لها من الصحة تحاول إظهار المساعدة التي تقدمها روسيا إلى مالي وبلدان أخرى في القارة في صورة سلبية. إننا لم نسمع أي شكاوى من البلدان نفسها.

ويساورنا قلق عميق إزاء حقيقة أن بعض البلدان، كما سمعنا اليوم في البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، تتكلم بثقة كبيرة بالنيابة عن سكان بلدان المنطقة مثل مالي، قائلة إنها تعرف ما يريده الناس وما يتوقعونه وأن هذا هو نفس ما تتوقعه واشنطن. وهذا أمر مقلق للغاية، لأنه من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تعرف ما يريده الناس العاديون في العراق وأفغانستان وليبيا. وأعتقد أن سكان منطقة الساحل أو ليبيا لم يكونوا ليتخيلوا الكابوس الذي يعاني منه الناس الآن كنتيجة مباشرة للتدخل في ليبيا في عام ٢٠١١.

ونرى أن التدخل الخارجي لا يزال يسبب الشقاق في المنطقة، على سبيل المثال في الهيكل الهام للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي اضطرت مالي فعليا للانسحاب منها. ولكن ما لا يؤخذ أيضا في الحسبان هو الحقيقة المعترف بها عموما، وهي أنه من دون مشاركة ذلك البلد، سيكون من المستحيل هزيمة الإرهاب في المنطقة. ولذلك، فإننا مقتنعون بأن سكان منطقة الساحل أنفسهم ينبغي أن يقوموا بالدور الرئيسي في صون السلام والأمن في منطقة الساحل والصحراء.

ونؤيد أن تتبع دول المنطقة نهجا مستقلا حقا في حل المسائل المناظرة على أساس مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

بالعودة إلى موضوع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نحن مقتنعون بأن المكتب يواجه مجموعة من المهام الكبيرة والصعبة في المساعدة على حل الأزمات الإقليمية والمشاركة في الوساطة السياسية وتقديم المساعدة في تعزيز مؤسسات الدولة وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، فضلا عن القيام بوظائف التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على أرض الواقع.

وستتوقف فعالية عمل المكتب مباشرة على مدى نجاحه في العمل مع المنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد.

ونؤيد استنتاجات اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحاجة إلى تعزيز التفاعل والتنسيق بين جميع الهياكل العاملة في المنطقة بغية حل المسائل في منطقة الساحل.

في الختام، نود أيضا أن نُذكر الزملاء بأنه بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، في عام ٢٠٢٠، أصبحت مسؤولية رصد الحالة في ذلك البلد جزءا من ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ولذلك، نعتقد أن الإبقاء على جزاءات مجلس الأمن المفروضة على غينيا – بيساو بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي لا يتعلق إلا بالظروف التي تنطوي على أخطار تهدد السلام والأمن الدوليين، أمر سخيف، وندعو إلى رفعها تدريجيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأقول للسيد النظيف إن روسيا ترحب بالتزامه وجهوده لمساعدة بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد في التغلب على صعوباتها الحالية.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): شأننا شأن المتكلمين الآخرين، نود أن نهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه وأن نهنئ ألبانيا على قيادتها الممتازة للمجلس في حزيران/يونيه. ونرحب بالممثل الخاص في القاعة ونشكره على ما قدمه من معلومات مستكملة مفيدة جدا. ونرحب أيضا بحضور رئيسة لجنة بناء السلام ونشكر السيدة ماغاجي على إحاطتها.

كما سمعنا، حدثت بعض التطورات الإيجابية منذ أن اجتمعنا آخر مرة. والانتخابات السلمية التي جرت في غامبيا والسنغال مثال جدير بالترحيب على التقدم المحرز في إقامة الديمقراطية في غرب أفريقيا.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة السياسية في مالي وغينيا وبوركينا فاسو، على الرغم من أن التقدم المحرز مؤخرا بشأن الجداول الزمنية للانتخابات في مالي وبوركينا فاسو أمر مشجع. وثمة أهمية كبيرة الآن لإحراز تقدم مستدام نحو تنظيم انتخابات ذات مصداقية والعودة إلى النظام الدستوري. وتشجع المملكة المتحدة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة التركيز على العمليات الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة، بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. ونرحب أيضا بما استمعنا إليه اليوم عن وجود تركيز على تعزيز مشاركة المرأة في تلك العمليات.

ومن الواضح أيضا من الإحاطة التي قُدمت اليوم أن الحالة الأمنية في المنطقة لا تزال هشة للغاية. ونرحب بالتقدم المحرز في خليج غينيا، ولكن المملكة المتحدة لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في نيجيريا ووسط منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، فضلا عن النزاعات الجارية، بما فيها النزاعات التي تشارك فيها الجماعات المتطرفة. ويشكل وجود جماعات من المرتزقة في المنطقة، بما في ذلك مجموعة فاغنر، عاملا خطيرا مزعزعا للاستقرار.

ونشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على التركيز على الخطوات العملية التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها، بطريقة منسقة، لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، كما قال الممثل الخاص.

وإن المملكة المتحدة، من جانبها، ملتزمة بدعم ذلك. ونعمل مع نيجيريا للاستجابة من خلال شراكتنا الأمنية والدفاعية وندعم الاستقرار الطويل الأجل في مالي ومنطقة الساحل الأوسع، بما في ذلك من خلال إسهامنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأود، شأني شأن المتكلمين الآخرين، أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص تعازينا فيما يتعلق بالهجوم المميت على حفظة السلام المصريين في الأسبوع الماضي.

أود أيضا أن أركز اليوم على الحالة الإنسانية، بالنظر إلى التطورات المثيرة للقلق التي سمعناها. ويساورنا قلق خاص إزاء حالة الأمن الغذائي، لا سيما عندما تُفرض قيود على إيصال المساعدات الإنسانية، فيما تؤدي آثار أزمة الغذاء العالمية وتغير المناخ إلى تفاقم الحالة.

وتلتزم المملكة المتحدة بتحسين الحالة الإنسانية، بما في ذلك من خلال تقديم أكثر من ٢٠٠ مليون دولار في صورة مساعدات إنمائية في جميع أنحاء منطقة الساحل بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١.

وتدعو المملكة المتحدة جميع الجهات الفاعلة إلى مواصلة التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على الصعيدين الوطني والإقليمي لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. ونأمل أن يتمكن الممثل الخاص من استخدام مساعيه الحميدة للعمل مع جميع أطراف النزاع ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا لضمان الوصول الآمن ودون عوائق.

أخيرا، يساورنا قلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان الصعبة المبينة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2022/521). ونحث مكتب الأمم المتحدة على مواصلة العمل مع الدول لضمان تحقيق المساءلة وتحسين الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها المكسيك الكلمة، أود، باسم بلدي، أن أتقدم إليكم بأحر التهاني، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة، وأن أتمنى لكم كل النجاح فيها. وأود أيضا أن أنوه بالعمل الذي اضطلعت به ألبانيا في الشهر الماضي.

وبالإضافة إلى ذلك، نتقدم بتعازينا إلى حكومة مصر وأسر حفظة السلام بوفاة الذين قضوا من أفراد القافلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص النظيف ولرئيسة لجنة بناء السلام، السيدة رباب فاطمة، الحاضرة معنا هنا اليوم، وأن نشكرهما على إحاطتيهما. ونرحب أيضا بالسيدة ماغاجي ونشكرها على إحاطتها.

وترحب المكسيك بإجراء الانتخابات سلميا في السنغال وغامبيا. ونحيط علما أيضا بتوطيد الهيكل المؤسسي الإقليمي من خلال تنفيذ مبادرة أكرا لمكافحة التطرف العنيف وافتتاح المركز الإقليمي للسلامة البحرية في غرب أفريقيا.

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء تزايد العنف في المنطقة واستمرار انتشاره إلى الدول الساحلية. إن العدد المتزايد من الضحايا المدنيين في الهجمات التي شوهدت في بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا أمر مثير للقلق بكل بساطة، وكذلك الهجمات المتكررة على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وكما حذرنا في آخر جلسة لنا بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8944)، ما دام تداول الأسلحة مستمرا في المنطقة دون رصدها، سيكون من المستحيل عكس مسار تلك الاتجاهات.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين سلطات واغادوغو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوضع جدول زمني للمرحلة الانتقالية، ونحيط علما أيضا بأن الجدول الزمني لإعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا لا يزال معلقا.

وتؤيد المكسيك العمل الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتحرك نحو عمليات انتقال ناجحة في تلك البلدان، وترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع مالي لإجراء انتخابات في عام ٢٠٢٤ ورفع الجزاءات الإقليمية جزئيا.

وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى مسألتين يعتبرهما بلدي حاسمتي الأهمية.

أولا، من الأولويات حل مشاكل الحكم التي تؤثر على بعض بلدان المنطقة. ويجب أن يركز التعاون الدولي، بما في ذلك العمل المهم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، على تعزيز مؤسسات الدولة لكفالة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه السكان. لقد رأينا مرارا وتكرارا الكيفية التي يستغل بها المتطرفون الفراغ الناجم عن غياب الدولة لفرض سيطرتهم عن طريق العنف.

وفي الوقت نفسه، تشعر المكسيك بالقلق إزاء التركيز العسكري المفرط في استراتيجيات توطيد دعائم الدول في البلدان التي يعصف بها العنف. وإذا لم تقترن الجهود العسكرية بتوفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، وإذا لم يكن هناك احترام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فسيكون مصير هذه الجهود الفشل ولن تسهم إلا في تفشي العنف.

ثانيا، تعتقد المكسيك أنه يجب أن تكون هناك تعبئة إقليمية عاجلة لتعزيز قدرة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على الصمود. ونظرا لآثار جائحة مرض فيروس كورونا، والزيادة في أسعار الغذاء والوقود، وعواقب تغير المناخ، يجب على دول المنطقة أن تبذل جهودا هائلة لتحقيق أقصى قدر من النتائج للبرامج القائمة مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ويجب على غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بدعم من المؤسسات المالية الدولية، أن تستثمر في تنميتها، وأن تتخذ تدابير تمكن من الاستفادة من الهبة الديموغرافية لتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعود بالنفع على السكان وله أثر إيجابي عليهم.

إن استراتيجية التنمية المستدامة التي تشارك فيها النساء والشباب بنشاط هي أفضل طريقة لمواجهة تدهور الحالة الإنسانية الذي أدى إلى تشريد أكثر من ٦ ملايين شخص وجعل أكثر من ١٣ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

السيد بنعبو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص ورئيسة لجنة بناء السلام والسيدة ربيعة جيبو ماغاجي على بياناتهم.

وأود أن أثير نقطتين.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تؤكد فرنسا من جديد دعمها للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتعزيز الاستقرار والحكم الديمقراطي في المنطقة.

ونرحب بإجراء الانتخابات المحلية في السنغال في كانون الثاني/يناير والانتخابات التشريعية في غامبيا في نيسان/أبريل. ونحيط علما بنتائج مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ٣ تموز/يوليه، ونهنئ الرئيس سيسوكو إمبالو على انتخابه لرئاسة المنظمة للعام المقبل.

وندعو إلى احترام الالتزامات المتعهد بها بالعودة إلى النظام الدستوري وإجراء الانتخابات في مالي وغينيا وبوركينا فاسو. ونأمل أيضا أن تجري الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في السنغال هذا الشهر، وفي غينيا – بيساو في كانون الأول/ديسمبر في بيئة هادئة. ومن المهم كفالة إجراء انتخابات حرة وشفافة تكون مفتوحة لمشاركة المعارضة والمجتمع المدني فضلا عن أعداد كبيرة من النساء والشباب.

ومن الضروري أيضا إجراء حوارات شاملة وإصلاحات مؤسسية لتعزيز العمليات الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في الحوار السياسي في كوت ديفوار.

وتتعلق نقطتي الثانية بالحالة الأمنية. وتكرر فرنسا الإعراب عن قلقها إزاء انتشار التهديد الإرهابي في المنطقة، الذي يشكل المدنيون ضحاياه الرئيسيين. وتتأثر أيضا بلدان مثل بنن وتوغو. وفي ذلك السياق، ترحب فرنسا باتخاذ قرار في الشهر الماضي بشأن انعدام الأمن البحري في خليج غينيا.

وستواصل فرنسا دعمها الأمني لبلدان المنطقة التي تطلبه، بالتنسيق مع شركائها، ولا سيما الشركاء الأوروبيين. ونحن على

استعداد، في جملة أمور، لتعزيز دعمنا للبلدان الساحلية التي نجري معها مناقشات. ويجب أيضا أن تستكمل الجهود المبذولة في مجال الأمن بعمل متزامن بشأن الحكم والتنمية، انطلاقا من روح الائتلاف المعني بمنطقة الساحل.

ونؤيد الجهود الجارية في إطار الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة السيد محمدو إيسوفو، ونأمل أن تسفر عن توصيات تنفيذية تسمح لنا بتقديم دعم جماعي أفضل لبلدان الساحل.

وندق ناقوس الخطر مرة أخرى بشأن عواقب تغير المناخ وآثاره على الأمن الغذائي في المنطقة. ولا تزال فرنسا ملتزمة بمكافحة أزمة الغذاء في غرب أفريقيا، ولا سيما من خلال البعثة المعنية بتعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أولا، أود أن أهنئ البرازيل على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر. وأتمنى لكم كل النجاح، سيدي الرئيس. كما أهنئ ألبانيا على الاختتام الناجح لرئاستها في الشهر الماضي.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام النظيف والسفيرة فاطمة على إحاطتيهما. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة ماغاجي.

ومنذ تولي السيد النظيف مهامه كممثل خاص للأمين العام، قاد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الاضطلاع بالوساطة السياسية بنشاط. وقد ساعدت لجنة بناء السلام البلدان المعنية على تحقيق سلام دائم عن طريق الكم الكبير من العمل الذي أنجزته السفيرة فاطمة. وتقدر الصين جهودهما.

وفي الوقت الراهن، تواجه منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل حالة سياسية وأمنية تزداد تعقيدا. وزار الأمين العام غوتيريش البلدان الثلاثة في المنطقة في أيار/مايو، داعيا المجتمع الدولي إلى زيادة اهتمامه ومدخلاته لمساعدة بلدان المنطقة على التصدي للتحديات التي تواجهها.

وبالاقتران مع تقرير الأمين العام (S/2022/521) والإحاطات التي استمعنا إليها، أود أن أذكر النقاط التالية.

أولا، يجب أن نظل ملتزمين بالنهج الشامل لحل الخلافات السياسية عن طريق الحوار. ومنذ بداية العام، ما فتئت بلدان، من بينها بنن وتوغو والسنغال وسيراليون ونيجيريا، تستعد للانتخابات بنشاط. وأجرت كوت ديفوار حوارا سياسيا، بينما أجرت غامبيا انتخابات برلمانية. وستبدأ العديد من البلدان بخططها الانتخابية في العام المقبل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة بلدان المنطقة وقيادتها، وأن يدعمها في اتباع المسارات الإنمائية التي تناسب ظروفها الوطنية، وأن يساعد الأطراف المعنية على حل خلافاتها عن طريق الحوار. وقد عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا مؤتمر قمة اتخذت فيه قرارات هامة مثل رفع الجزاءات المفروضة على مالي. وتدعم الصين أفريقيا في إيجاد حلول أفريقية للمسائل الأفريقية. ونؤيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مواصلة الحوار مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية بغية النهوض معا بذلك الانتقال على المسار الصحيح.

ثانيا، يجب أن نولي اهتماما وثيقا للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي الآونة الأخيرة، شنت القوى الإرهابية العنيفة في المنطقة هجمات متكررة، ووسعت نطاق أنشطتها من بلدان الساحل إلى الدول الساحلية على طول خليج غينيا وعرضت الأمن والاستقرار الإقليميين للخطر الشديد. إن مكافحة الإرهاب حرب شاملة، وتشكل بلدان المنطقة مجتمعا أمنيا لا ينفصم. وتدعم الصين هذه البلدان في تعزيز التعاون من حيث المعدات والاستخبارات والإمدادات اللوجستية، وتشجيع نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والحد بنشاط وفعالية من انتشار الإرهاب. وعندما تعدل البلدان من خارج المنطقة انتشارها العسكري، من الضروري تعزيز الاتصال والتنسيق مع بلدان المنطقة لتجنب أي فراغ أمني.

إن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في طليعة مكافحة الإرهاب، وقد بذلت جهودا كبيرة وتضحيات كبيرة للحد من انتشار

القوى الإرهابية على مر السنين. ودورها في مكافحة الإرهاب في المنطقة والقارة الأفريقية قاطبة دور لا غنى عنه. وواجه التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بعض الصعوبات في الفترة الماضية. ونأمل أن تغتنم البلدان الخمسة فرصة قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برفع الجزاءات المفروضة على مالي لتعزيز التضامن والتعاون وإزالة العقبات وبناء حصن إقليمي لمكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة مالية مستدامة ويمكن التنبؤ بها لعمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة. وتدعم الصين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إجراء تقييم استراتيجي مشترك لمسألة الساحل، مما يعطي زخما جديدا للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب.

ثالثا، يجب أن نعزز بناء القدرات الوطنية في المنطقة. وتواجه بلدان غرب أفريقيا تحديات متعددة في التعافي بعد الجائحة. فثلاثون مليون شخص في منطقة الساحل بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. وهناك ٦,٢ مليون نازح، والأمن الغذائي في حالة مزرية. وهذا أمر مقلق حقا. ووفقا لتقرير الأمين العام، أصبح الافتقار إلى الأموال الإنمائية والمساعدة الإنسانية تحديا خطيرا تواجهه بلدان كثيرة في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان المعنية أن تحافظ على مستوى المساعدة وأن تفي بالتزاماتها من خلال العمل. وينبغي أن ينصب التركيز على مساعدة بلدان المنطقة على تعزيز بناء القدرات ومنع التهديدات ونزع فتيلها. وقد تحسنت حالة الأمن البحري في خليج غينيا، ويرجع الفضل في ذلك أساسا إلى الجهود المشتركة لبلدان المنطقة. وتؤيد الصين المجتمع الدولي في زيادة اهتمامه ومدخلاته في ذلك الصدد وفي التعاون الفعال على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتولي الصين اهتماما للتحديات التي يفرضها تغير المناخ على بلدان المنطقة. وخلال زيارة الأمين العام إلى المنطقة، دعا البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ البالغة ١٠٠ بليون دولار للبلدان النامية. ونأمل أن تستجيب البلدان المتقدمة النمو لنداء الأمين العام وأن تقدم مساعدة ملموسة لبلدان المنطقة في التكيف مع أثر تغير المناخ. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أجرت الصين حوارا رفيع المستوى بشأن التنمية العالمية، وأعلنت عن سلسلة من التدابير الرئيسية لتنفيذ مبادرة التنمية العالمية، ودعت جميع الأطراف إلى اتباع نمط إنمائي يتسم بالمنافع الشاملة للجميع والتوازن والتنسيق والشمولية والتعاون لمصلحة جميع الأطراف والرخاء المشترك. وتعالج هذه المبادرات مسائل صعبة، بما في ذلك الصعوبات في الانتعاش الاقتصادي العالمي، واتساع الفجوة الإنمائية بين الشمال والجنوب، والافتقار إلى الزخم للتنمية والتعاون الدوليين، وزيادة تهميش المسائل الإنمائية. وهذه المسائل شواغل مشتركة للبلدان الإقليمية والنامية. وتلتزم الصين ببناء شراكة عالمية من أجل التنمية، ونتطلع إلى العمل مع الجميع للتعجيل بتنفيذ نتائج الحوار الرفيع المستوى حتى لا نترك أي بلد أوأحد خلف الركب بزيادة المساهمة في التنمية السلمية لبلدان المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرازيل.

وأود أن أشكر سعادة السيد النظيف على مشاركته في جلستنا وعلى جهوده الدؤوبة على رأس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر السفيرة رباب فاطمة على الإحاطة الزاخرة بالمعلومات. ونرحب ترحيبا حارا بالمدخلات المتعلقة بغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من لجنة بناء السلام، ولا سيما فرصة التبادل بين المجلس ولجنة بناء السلام، الذي يمكن، بل ينبغي، أن يحدث بصورة أكثر تواترا. وأخيرا، أتوجه بالشكر الحار إلى السيدة ربيعة ماغاجي على إثراء جلستنا بمنظورها الفريد بوصفها نصيرة لحقوق المرأة والشباب.

وتبين الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مدى الارتباط الوثيق بين الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية للأزمة. وعدم إحراز التقدم في أحد هذين المجالين له تأثير مباشر على المجالات الأخرى.

وفي المنطقة، شهدنا انتهاكات للنظام الدستوري في عدة بلدان. وكثيرا ما تبرر سلطات الأمر الواقع التي ظهرت بعد تلك الانتهاكات

أعمالها بالحاجة المزعومة إلى مكافحة التهديدات الأمنية بمزيد من الفعالية.

فالإطاحة بالنظام الدستوري تؤدي إلى رد فعل على الصعيد المحلي، وغالبا ما تزيد من حدة النزاعات والتهديدات الأمنية القائمة، وكذلك على الصعيدين الدولي والإقليمي، اقترانا بالجزاءات التي تفرضها الهيئات الإقليمية.

ويبين تقرير الأمين العام (S/2022/521) كيف أثر الانقلاب في مالي والخلافات حول وتيرة العملية الانتقالية في البلد على فعالية القوة المشتركة لبلدان الساحل في مكافحة الإرهاب.

ولذلك، تشعر البرازيل بالارتياح إزاء الأنباء التي تفيد بأن مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد توصلا إلى اتفاق بشأن إطار زمني لعودة النظام الدستوري وإجراء انتخابات دستورية وبرلمانية ورئاسية. ونرحب بوعي قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن الظروف مهيأة لرفع الجزاءات المفروضة على ذلك البلد. ونهنئ الرئيس السابق غودلاك جوناثان على جهوده الناجحة في مجال الوساطة.

ويشجعنا أيضا التقدم المحرز بشأن إطار زمني انتقالي في بوركينا فاسو. ولا غنى عن مشاركة المعارضة للتوصل إلى اتفاق هادف حقيقي. أما بالنسبة لغينيا، فإننا نلاحظ بقلق أن السلطات في كوناكري لم تقبل وسيطا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحثها على العمل مع المعارضة ومع الشركاء الإقليميين بغية عودة الحكم المدني.

وكما قلت، فإن إحراز التقدم على الجبهة السياسية ضروري لكي تتمكن منطقة غرب أفريقيا من التصدي لتحدياتها الأمنية الكبيرة. وكما يشير الأمين العام في تقريره، ما فتئت الجماعات المسلحة توسع نطاق عملها من منطقة الساحل إلى الساحل. وتعاني بنن وتوغو بالفعل من عواقب ذلك الاتجاه. ونحيط علما بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتحسين تنسيق استجابتها لذلك التهديد.

ومن ناحية إيجابية، نرحب بتحسن الحالة الأمنية في خليج غينيا. إن القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)، الذي اتخذ في أيار/مايو الماضي، يبرهن على التزام مجلس الأمن بمعالجة هذه المسألة.

وتتأثر الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تأثرا مباشرا بأعمال الجماعات المسلحة، التي تسببت في تشريد ملايين الأشخاص. ونتيجة لذلك، تتعطل الأنشطة الاقتصادية وينقطع تعليم الأطفال وتتأثر حياة الناس .

وعلاوة على ذلك، تتأثر سبل العيش في جميع أنحاء المنطقة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، مما يزيد من انعدام الأمن الغذائي. وللبرازيل شراكة طويلة الأمد مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتعزيز التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك في بلدان منطقة غرب أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مداولاته في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.